تحليل العلاقة بين الانفاق الأستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1981 – 2006

أ. م.د.هيثم عبد القادر الجنابي
الكلية التقنية الادارية – بغداد

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة **1981-2006**، وتحديد الحجم الأمثل للإنفاق الاستهلاكي الحكومي ومحاولة معرفة مدى انتاجية هذا الانفاق. واستخدم أنموذج للأجل القصير واخرللاجل الطويل لاختبار ذلك وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أن:-

1. الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق منتج حيث ان قيمة الانتاجية الحدية لهذا الانفاق موجبة.
2. الانفاق الاستهلاكي الحكومي اكبر مما ينبغي لان قيمة الانتاجية الحدية لهذا الانفاق اقل من الواحد صحيح.
3. ان نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى GDP بلغت 33.5% وهي أعلى من الحجم الأمثل العالمي الذي يبلغ 23%.

المصطلحات الرئيسية للبحث: الناتج المحلي الاجمالي ، الانفاق الاستهلاكي الحكومي ، رأس المال الثابت

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 19
العدد 73
الصفحات 352- 362

مقدمة:

تستخدم الحكومات الانفاق كأحد الأذرع التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور، فتعد الدولة اكبر مشتري في السوق الداخلية خصوصا في الدول النفطية ومنها العراق الذي يتميز بتركز عوائد الثروات النفطية الوطنية في يد الدولة وهذه الثروات عادة ما تكون هي مصدر الريع الاكبر ان لم يكن الوحيد المعتبر في هذه الدول ،لذلك فان الدولة بهذه الحسابات تعد هي الاغنى والأكثر انفاقا مقارنة بأي طرف اخر.

اختلف دور الدولة في الاقتصاد من عصر الى عصر ومن نظام الى اخر وذلك حسب النظام الاقتصادي المطبق وكذلك بحسب المرحلة التنموية التي بلغها ذلك الاقتصاد، فمن المؤكد ان هناك دورا للدولة ينطلق من قيامها بتقديم السلع التي يستحيل على نظام السوق تقديمها ، كما هو الوضع في حالة الدول النامية.

والسؤال هو هل هناك حدود لتدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق الميزانية ،هل زيادة حجم الانفاق تولد اثارا ايجابية او سلبية على الاقتصاد، أو النمو الاقتصادي على وجه التحديد؟

ومع ان الانفاق الحكومي ليس العامل الوحيد الذي يؤثر في النمو الاقتصادي إلا انه عامل قوي التأثير ،ان نتائج الدراسات التي حاولت شرح دور الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لم تصل الى نتيجة محدودة في هذا الخصوص. ان دور الانفاق الحكومي في الاقتصاد هو بيان الحجم الامثل لهذا الانفاق وكذلك مدى انتاجية هذا الانفاق.

سوف يركز **هدف البحث** على معرفة طبيعة العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة من 1981 ولغاية 2006 ،وسنقوم بمحاولة معرفة مدى انتاجية هذا الانفاق من ناحية أخرى بأسلوب التحليل القياسي ومقارنته مع الحجم الامثل لهذا الانفاق الذي قدرته دراسات سابقة .

وحاول الباحث دراسة اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي لمدة طويلة تقرب من 25 سنة للوصول الى رؤية واضحة حول دور الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الاقتصاد العراقي على الرغم من ان المدة ليست متجانسة وتختلف فيها السياسات الاقتصادية التي اتبعت واختلاف ظروفها وتأثيراتها.

اما **فرضية البحث** هي : ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق منتج واكبر مما ينبغي خلال المدة 1981–2006.

ولتحقيق الهدف تم تقسيم البحث على المباحث الأتيه :-

أولاً : تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

ثانياً : تطور الانفاق الاستهلاكي الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة 1981–2006

ثالثاً : النموذج القياسي المستخدم والنتائج التي تم الحصول عليها

أولاً : تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

انقسم واضعي السياسات بشأن ما اذا كان توسيع الانفاق الحكومي يساعد أو يعرقل النمو الاقتصادي.

ان برامج الانفاق الاستهلاكي الحكومي توفر السلع العامة مثل التعليم والبنية التحتية والدفاع والأمن ،ويزعم البعض ان الزيادة في الانفاق الحكومي يمكن ان تعزز النمو الاقتصادي الى حد معين لان الارتفاع الكبير في الانفاق الحكومي يقوض النمو الاقتصادي الذي يبدأ بعدها بالانخفاض تدريجيا كلما ازداد الانفاق الحكومي عن طريق تحويل موارد اضافية من القطاع الانتاجي للاقتصاد الى انفاقاً استهلاكياً[1].

والشكل الأتي يوضح مستويات النمو الاقتصادي GDP مع نسبة الانفاق الحكومي .

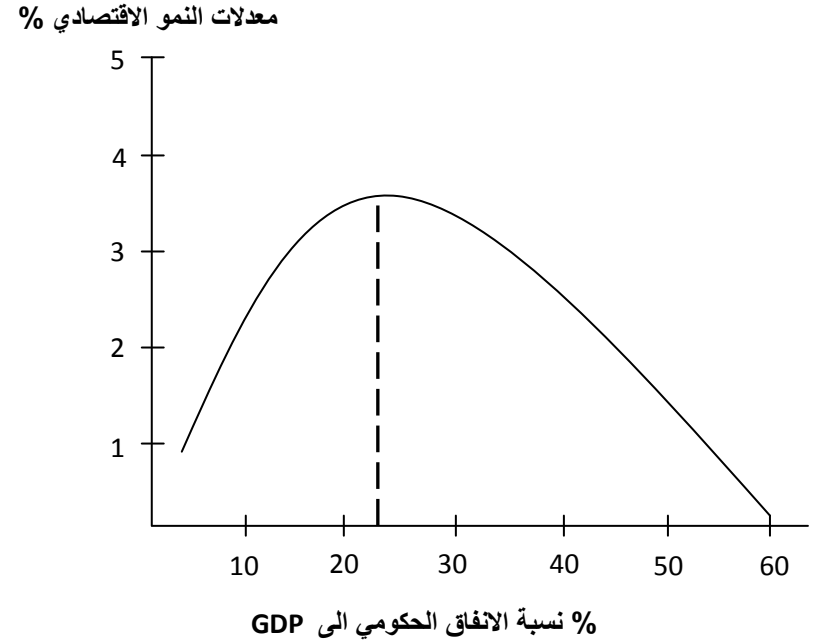

المصدر: دانيال ميتشال ، تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، معهد توماس لدراسة السياسات الاقتصادية، واشنطن ، 2005 ص 3

ان بعض الانفاق الحكومي امر ضروري ،حيث يوضح الشكل ان المستويات الدنيا جدا من الانفاق الحكومي ستعيق النمو الاقتصادي ، ويبدأ النمو الاقتصادي بالارتفاع عندما تمول الدولة الوظائف الاساسية حتى يصل الانفاق الى حجمه الامثل الذي يحقق اعلى معدل للنمو الاقتصادي، لان عند هذه النسبة الفوائد ستفوق التكاليف [2].

وإذا ارتفعت نسبة الانفاق الحكومي الى GDP سيتدحرج منحنى معدل النمو الاقتصادي هبوطا لعدد من الاسباب:

1- لان الانفاق الحكومي سيصبح عبئاً وتصبح الحكومة كبيرة جداً ويؤدي الى سوء توزيع النفقات وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية على اوجه الاستخدام المختلفة وانخفاض الكفاءة النسبية لها .
2- زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي في كثير من الاحيان يقلل من الحافز لزيادة الانتاجية ويدعم بشكل غير مباشر البطالة ، وتصبح الانتاجية لا تحدد دخل الفرد..

وفي مثل هذه الحالات فان التكاليف ستتجاوز المنافع ويدعى هذا المنحنى (بمنحنى ران) (Rahn Curve)

ثانياً : تطور الانفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق.

يعد العراق من الدول التي ساد فيها القطاع العام وما يزال، لمدة طويلة من الزمن ،ونستطيع ان نتابع عدة مراحل مر بها الانفاق الحكومي في العراق خلال المدة 1981–2006 وهي مدة البحث من خلال الجدول (1) الاتي :

جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك الحكومي في العراق للمدة 1981–2006 بالاسعار الجارية وبالاسعار الثابتة لعام 1988 (مليون دينار)

السنوات	(1) GDP بالاسعار الجارية	(2) الاستهلاك الحكومي بالاسعار الجارية	(3) الانفاق العام استهلاكي+ استثماري	(4) GDP باسعار عام 1988	(5) الاستهلاك الحكومي باسعار عام 1988	(6) G/Y% 100*2/1
1981	11346,9	5411	8911	19198,6	10953,4	57
1982	12714,7	7886	11547	20026,8	12379,9	61.8
1983	12621	7138	10749	17677,4	9791,4	55,3
1984	1455,9	6861	10718	17656	8005,8	45,3
1985	15011,8	7363	10457,3	17685	8424,4	47,6
1986	14652	7426	10030,5	18695,5	9771	52,2
1987	17600	9229	11846	20460,2	10164	49,6
1988	19432,2	10630	13363	20555,6	10630	51,7
1989	20407,9	10872	13934	20155,1	10048	49,8
1990	22848,3	11357	14179	30673,4	14285,5	46,5
1991	21313,3	15653	17497	11087,2	3765,4	33,9
1992	59348	25876	32883	14492,8	6292,8	43,4
1993	122997,2	50060	68954	18633,7	6423,7	34,4
1994	630006,1	171742	199442	19239,6	4618,9	24
1995	2252263,8	605840	690783	19619,3	5199,8	26,5
1996	2556307	506102	542541	21837,7	4321,4	19,7
1997	15093144	534092	605802	26555,7	4216,7	15,8
1998	17125847	824705	920501	35683,2	6219,6	17,4
1999	34464012,6	831592	----	41737	5159,6	12,3
2000	50213699	1151663	1498700	42478	6502	15,3
2001	41314568	1490866	2069727	43335	6806,3	15,7
2002	41022927	1762683	2518285	40344	7789	19,3
2003	29585788	36311594	4901961	26990	3313	12,2
2004	47958546	13608947	31521427	33185	9416,9	28,3
2005	64000066	14683390	30831142	34267	7861,9	22,9
2006	73533598	14984454	40323400	78286	12272,2	15,6

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجاميع الاحصائية السنوية ، اعداد متفرقة .

---- قيم غير متوفرة

فالأنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي حقق خلال عقد الثمانينات متوسطاً 51,2% بين 1981–1990[3].

وبعد عام 1990 بدأت النسبة تتراجع لفرض الحصار الاقتصادي وتراجع ايرادات النفط الذي يشكل النسبة العظمى في ايرادات الميزانية لذلك حقق الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الى GDP متوسط يقدر 8,23% بين 1991–2002.وبعد عام 2003 وصلت النسبة الى 19,2% للمدة 2003–2007 للظروف غير المستقرة التي رافقت تلك المدة .

ولو بحثنا في اهمية الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى الانفاق الحكومي العام لوجدنا انها كانت مرتفعة طيلة المدة 1981–1990 فقد حقق متوسطا بلغ 68,36% لتلبية متطلبات نفقات الحرب مع ايران رغم تراجع العوائد النفطية والتي ترجمت الى قرارات وتوجيهات بضرورة التقشف التي استنزفت حتى الاحتياطات المالية من العملات الاجنبية. وفي المدة 1991–2002 بلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى الانفاق الحكومي 85,12% بسبب انخفاض اجمالي الانفاق الحكومي خلال المدة 1991–2002 بنسبة اكبر من انخفاض الانفاق الاستهلاكي الحكومي بسبب ظروف الحصار التي مر بها العراق خلال تلك المدة. وحافظ الانفاق الاستهلاكي الحكومي على نسبة مقاربة حتى 2007 [4].

وقد تغير اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة لعام 1988 من 3636,0 مليون دينار عام 1981 الى 8405,4 مليون دينار عام 1990.

وفي عام 1991 هبط اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى 1713,4 مليون دينار وارتفع الى 2162,7 مليون دينار عام 2002 والى 21177,3 مليون دينار عام 2007 لارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي بسبب ارتفاع اسعار النفط المصدر[5].

أن حركة تكوين رأس المال الثابت تتوافق مع حركة الاقتصاد العراقي المعتمدة على الثروة النفطية التي أثرت على متغيرات الاقتصاد الكلي.

ثالثاً : النموذج القياسي المستخدم والنتائج التي تم الحصول عليها

النموذج النظري المستخدم في البحث هو دالة الانتاج الكلاسيكية الحديثة(نيو كلاسيك) والذي يأخذ الشكل الآتي :- [6]

$$Y=F(K,L,G)$$

حيث أن :-

Y=الناتج المحلي الاجمالي GDP

K:اجمالي تكوين رأس المال الثابت

G:الانفاق الاستهلاكي الحكومي

L : القوى العاملة

سيعتمد البحث على تحديد قيمة الانفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة في الناتج المحلي الاجمالي (G/Y)= g الذي يقيس اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل.

كما سيتم تحديد قيمة الانفاق الحكومي على انه معدل النمو في الانفاق الحكومي (ΔG/G) الذي يقيس الاثر في الاجل القصير.

لذلك سوف نقوم بدراسة اثر كلا المقياسين للانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق لتحديد اثر ذلك الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي.

وعليه فان معادلة الاجل الطويل سوف تكون:

$$Y=a+b1k+b2G/Y+b3L+U$$

ومعادلة الاجل القصير تكون

$$(\Delta y/y)=a+b\ (\Delta L/L)+MPK\ (\Delta K/Y)+MPG\ (\Delta g/g)+U$$

b: مرونة الناتج بالعلاقة الى العمل

MPK: الانتاجية الحدية لرأس المال

MPG: الانتاجية الحدية للأنفاق الاستهلاكي الحكومي

g: G/Y

U: متغير عشوائي

ان تقديرنا للمعادلة السابقة سوف يمكننا من الاجابة عن السؤالين الاتيين:-

1- هل ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق منتج ام غيرمنتج ؟ وفي هذا الصدد فان تركيزنا سوف يكون على اختبار الفرضيتين الاتيتين :-

أ- فرضية العدم : التي تنص على ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق غير منتج اذا كانت قيمة MPG=0

ب- الفرضية البديلة:التي تنص على ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق منتج اذا كانت قيمة MPG > 0 .

2- هل حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق مناسب أو أكبر أو أقل مما يجب وفي هذا الصدد فسوف نركز على اختبار الفرضيات ألآتية :-

أ- فرضية العدم : MPG=1 الأمر الذي يعني ان حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق مناسب.

ب- الفرضية البديلة الأولى:0 < MPG >1 الأمر الذي يعني ان حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق اكبر مما ينبغي لان القطاع الحكومي يصبح اكثر انتاجية عندما يصغر حجم ذلك القطاع حيث ان الانتاجية الحدية للأنفاق الاستهلاكي الحكومي تصغر كلما كبر حجم ذلك الانفاق [7].

ج- الفرضية البديلة الثانية MPG>1 ، الأمر الذي يعني ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق اقل مما ينبغي.

هذه الفرضيات الاخيرة مبنية على ما اطلق عليه "بقانون بارو" الذي ينص على ان حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي مناسب عندما تكون قيمة الانتاجية الحدية لذلك الانفاق واحداً صحيحاً [8].

اما عن النتائج التي تم الحصول عليها فتتلخص :-

1. نتائج نموذج الأجل الطويل:

تشير هذه النتائج الى علاقة قوية بين الناتج المحلي الاجمالي من ناحية،والمتغيرات الداخلة في الدراسة وهي الانفاق الاستهلاكي الحكومي والقوى العاملة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت من ناحية أخرى.

$$Y=20952.093+3.301K- 49763.5G/Y+ 0.001L$$

$$t: (1.240) \quad (5.977) \quad (-2.503) \quad (0.974)$$

$$R^{-2} = 79\% \quad F = 32.376$$

حيث ان القيم داخل الاقواس هي احصاءات (t) و R^{-2} هي معامل التحديد المصحح و(F) لحسن توفيق النموذج.

ان جميع النتائج المصاحبة معنوية [9] عدا متغير القوى العاملة L فكانت النتيجة غير معنوية وضعيفة جدا مما يدل على عدم وجود علاقة بين اعداد العاملين وحجم الناتج المحلي الاجمالي وهذه النتيجة متماشية مع الواقع الاقتصادي في العراق لان قطاع النفط وهو المحدد الاساس في حجم GNP طول مدة البحث ، يساهم بنسبة عالية في اجمالي الناتج المحلي ولا يساهم في تشغيل الا نسبة ضئيلة من القوى العاملة، في حين القطاعات الاخرى كالخدمات والتجارة والزراعة تساهم في تشغيل نسبة عالية في القوى العاملة ونسبة اقل في GDP، وهي لا تحدد مسارGDP.

وتدل الاشارة السالبة لمتغير نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي , G/Yان G/Y قد انخفضت خلال مدة البحث فبعد ان شكلت 57% عام 1981 هبطت الى 46.5% عام 1990 و12% عام 2003 ثم الى 15.6%عام 2006 وبنسبة انخفاض 27% طول المدة رغم ارتفاع GNP خلال المدة ذاتها وكما يوضحها الجدول (1) في البحث.

فأذن هناك علاقة في الاجل الطويل بين GDP وتكوين رأس المال الثابت ومع G/Y.

2. نتائج نموذج الاجل القصير

$$(\Delta y/y)=a+b(\Delta L/L)+MPK(\Delta k/y)+MPG(\Delta g/g)$$

$$(\Delta y/y)= 0.205 – 4.581(\Delta L/L)+3.201(\Delta K/Y)+0.070(\Delta g/g)$$

$$t: \quad (1.067) \quad (- 0.917) \quad (8.933) \quad (0.503)$$

$$R^{-2} =0.770 \quad F=27.85 \quad DW=2.184$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي تم استخدام اختبار DW حيث تشير نتائج الاختبار الى رفض الفرضية الخاصة بوجود ارتباط ذاتي للبواقي في هذه المعادلة المقدرة .

وكانت النتائج مؤيدة لوجود الترابط بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وGDP حيث وجدت العلاقة بين المتغيرين معنوية وموجبة وان كانت ضعيفة بعض الشئ.

وقدرت الانتاجية الحدية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي بقيمة موجبة اكبر من الصفر واقل من الواحد صحيح (0.070) وحسب الفرضيات المذكورة آنفاً ،فان الانفاق الاستهلاكي الحكومي منتج وهو اكبر مما ينبغي خلال مدة البحث ،وهذا أمر طبيعي ومتوقع حيث ان هذا النوع من الانفاق يحتوي على نفقات قطاعي الامن والدفاع التي تولد طلب استهلاكي يساهم في موجات توليد الدخل القومي.

ولم تكن النتائج معنوية للعلاقة بين الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت والقوى العاملة حسب احصاءات (t)

ومن الناحية الفعلية أشارت الاحصاءات ان نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة الدراسة بلغت 33,5% [10] في المتوسط وهي نسبة مرتفعة واعلى من نسبة الحجم الامثل للانفاق الحكومي الى GDP التي توصلت اليها الدراسات بحدود 23% كما مر انفا [11] وتعزز هذه النتيجة القول بان الانفاق الحكومي في العراق اعلى من المتوقع وذلك حسب قيمة الانتاج الحدي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي MPG التي حصلنا عليها في المعادلة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

1- أوضح نموذج الاجل الطويل ان هناك علاقة قوية بين GDP من ناحية والمتغيرات الداخلة في النموذج G و L وk من ناحية اخرى، كما ان نتائج L و GDP غير معنوية لان القطاع الاستخراجي هو المحدد الاساسي في GDP ومساهمته ضئيلة في تشغيل القوى العاملة.
2- أما نموذج الاجل القصير، فقد اوضح ان الانتاجية الحدية للانفاق الاستهلاكي الحكومي قيمتها موجبة واقل من واحد صحيح، لذلك فان الانفاق الاستهلاكي الحكومي منتج وهو اكبر مما ينبغي خلال مدة البحث.
3- وصلت نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي في العراق الى 33,5%GDP لمتوسط مدة البحث وهي مرتفعة واعلى من نسبة الحجم الامثل للإنفاق الحكومي الى GDP المقدرة بحدود 23%.

ثانياً : التوصيات

1- ترشيد الانفاق الاستهلاكي الحكومي،إذ لابد ان تكون السياسة الانفاقية للدولة قائمة على اساس زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة اكبر من النفقات الاستهلاكية لان ذلك يؤدي الى توسيع الطاقات الانتاجية ويسارع في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
2- تنويع مصادر الدخل المحلي بتطوير القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والنقل والمواصلات،وتفعيل دور الايرادات الضريبية كمصدر من مصادر الدخل القومي.
3- يحتاج الاقتصاد العراقي الى معالجات تقوم بها الدولة كونها مالكت الثروات الطبيعية والمتحكمة فيها ، فهي ملزمة بإدارة الاقتصاد وضبط الانفاق العام والخاص بمستوى يتناسب مع حجم الناتج المحلي الاجمالي.

هوامش الـ بحث

(1) دانيال ميتشل، تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، محمد توماس لدراسات السياسات الاقتصادية، واشنطن، 2005ص3.

(2) قدر كارس (Karrs1996) في دراسته للعلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في 118 دولة متقدمة ونامية مقسمة حسب القارات مستخدماً احصائية للمدة1960–1985، ان الحجم الامثل للانفاق الحكومي في المتوسط وذلك كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي هو 23% .

See : Karrs, Georgios "The Optimal Government size :Further International Evidence on the Productivity of Government Services ",Economic Inquiry, vol.34,1996 pp.193-203.

(3) تم احتساب النسبة للمدة 1981 الى 1990 ومن المدة 1991 – 2002 وما بعد 2003من البيانات الواردة في الجدول 1 ويمكن ايضا الرجوع الى الرسالة الاتية فيما يخص المدة الاولى

وائل سالم جميل،العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجماليه القطاعيه في العراق 1981–2000، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد 2006ص52.

(4) تم احتساب نسب الانفاق الحكومي الى الانفاق العام باستخراج متوسط النسبة بين الاعوام 81 – 1990 و1991 – 2002 وما بعد 2003 من الجدول 1

(5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

(6) يستند هذا النموذج على الدراسات التي قدمها كارس

Karss , Op.cit ,PP 193- 203

(7) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي– النظرية والسياسة ترجمة:محمد ابراهيم منصور (الرياض:دار المريخ للنشر،1999)ص525.

(8) تعد دراسة بارو(Barro1990) "الانفاق الحكومي نموذج مبسط من الدراسات الرائدة في هذا المجال فقد وضع تصنيفاً للوصول الى استنتاجات تتعلق بحجم الانفاق الحكومي من ناحية ومدى انتاجية هذا الانفاق من ناحية أخرى، واصبح ما يعرف "قانون بارو" نسبة الى المعايير التي وضعها روبرت بارو في دراسته والذي ينص على ان الحجم المناسب للانفاق الحكومي يصبح عند حده الامثل عندما تكون قيمة الانتاج الحدي لذلك الانفاق واحد صحيحاً.

See: Barro,Robert ,Government Spending in simple Model of Endogenous Growth, Journal of political Economy, 1990 vol 98 NO.5 PP.103-124.

(9) د.عادل عبدالغني محبوب،أصول الاقتصاد القياسي– النظرية والتطبيق، ط1(بغداد:كلية المنصور الجامعة،1998) ص81.

(10) النسبة محتسبة من متوسط نسبة G/Y في الجدول (1) خلال جميع مدة البحث

(11) راجع هامش رقم (2) في البحث

مصادر البحث*

1. دانيال ميتشل، تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، معهد توماس لدراسة السياسات ألاقتصادية ، واشنطن،2005.
2. Karrs, Georgios "The Optimal Government size : Further International Evidence on the Productivity of Government Service", Economic Inquiry, Vol.34,1996.
3. وائل سالم جميل ،العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد 2006.
4. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الاحصائية السنوية،صفحات متفرقة.
5. مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي– النظرية والسياسة ترجمة:محمد ابراهيم منصور (الرياض:دار المريخ للنشر،1999).
6. Barro,Robert ,Government Spending in simple Model of Endogenous Growth, Journal of political Economy, 1990 vol 98 NO.5.
7. د.عادل عبد الغني محبوب، أصول الاقتصاد القياسي– النظرية والتطبيق،ط1(بغداد:كلية المنصور الجامعة،1998).

---

* رتبت المصادر حسب تسلسل ورودها في البحث

The relation between the governmental consumption expenditure and the economic growth in Iraq for the period 1981-2006.

ABSTRACT

The research aim is to determine the relation between governmental consumption expenditure (GCE) & GDP in Iraq for the period 1981-2006.

The research has determined the scale of optimization for (GCE) & try to know the extent productivity of this expenditure and using the long run &short run model to test .The results clarify the following

1-The marginal productivity for the (GCE) is positive so it is productive.

2-The (GCE) in Iraq is too high because the marginal productivity for the expenditure less than 1.

3- The (GCE) percentage to GNP is 32% is up to national optimal scale which is 23%.

Key words: Gross Domestic Product (GDP), Governmental Consumption Expenditure, Fixed Capital.